


بازرسی شد
۲۷ - ۳۶

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۲۷۰۰
۱۳۰۰

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب شرح وافیه بجانب فصل دوم		
مؤلف مختصر بحر العلوم		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۵۸۴۶
شماره قفسه ۳۸۸۹		۹۴۵۴
۵۸۵۱		

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----


غلق و فهرست شده
۳۸۲۱

بازرسی شد
۳۶ - ۱۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱

کتابخانه
شماره ۲۷۵۲
تاریخ ۱۳۲۵


کتابخانه مجلس شور	
کتاب شرح وافیه بجانب	شماره ثبت کتاب
مؤلف مفتی بحر العلوم	۲۵۸۴۶
موضوع	۹۲۵۴
شماره قفسه	

نسخه فهرست شده
۳۸۲۱

بازرسی شد
۳۶ - ۲۷

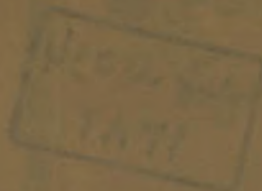
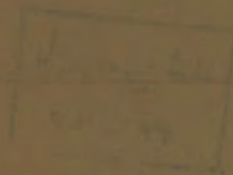
بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه
شورای عالی
۲۷۰۲
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب
کتاب شرح وافیه بجانب فصل دوم مؤلف مفتی بحر العلوم موضوع		
شماره قفسه	۳۸۸۹	۲۵۸۴۶
۴۸۵۱		۹۲۵۴

نسخه فهرست شده
۳۸۲۱

از سوره طه از سوره ناسم بقا دارد
 بر صفات ملکات بر صفات ملکات
 و بعد از این سوره و بعد از این سوره
 خانه و خودی و خودی و خودی
 در وقت و در وقت و در وقت
 از وقت و از وقت و از وقت
 همه را چشیده و بار خورشید و بار خورشید
 و در هر یک از این جزئیات و در هر یک از این جزئیات
 و در هر یک از این جزئیات و در هر یک از این جزئیات
 و در هر یک از این جزئیات و در هر یک از این جزئیات



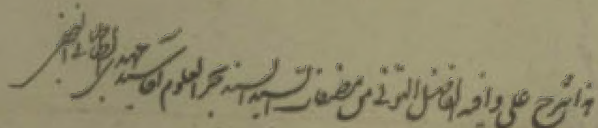


فهرست نافع هذا الكتاب

تعريف الحقيقة تعريف المجاز التفريق بين الكناية والمجاز تعريف الوضع
تحقيق الاشعار بيان التفرغ الى التبع في حقيقة الدنيوية بيان اختلاف اللغتين
بيان اختلاف اللغتين كيفية دلالة الالفاظ بيان حقيقة الوفية ان الالفاظ موقوفة
للامور الدنيوية والحارجية عدم دخول العلم في دلالات الالفاظ فيما هو الوفي وما هو لا
الالفاظ بيان طرف الموقوفة بالحقيقة اللغوية طرق العلم بالحقيقة الوفية بيان
طرق معرفة الحق المجازي في التمييز بين الحق والحقيقة والمجازي في كتب اللغة اولا في
الحقيقة الشرعية بيان التفاسير في حقيقة الشرعية بيان قلة الفائدين في الحقيقة
الشرعية بيان ان اسماء العبادات موقوفة للصحيح والاعم في فراض الوفي
واللغة في بيان ما اذا فقدت حقيقة نعين المجاز في بيان ان الاصل في الاستعمال
الحقيقة مع اتحاد المستعملين في ادلة القول باصالة الحقيقة في الاستعمال على ما هو عليه
السيد حيث ما تعين تميز الحق والحقيقة والمجازي في بيان ان الاصل في الاستعمال الحقيقة
مع اتحاد المستعملين في استلزام المجاز حقيقة عدمه في بيان ان الاصل في الاستعمال
اعم مع تعدد المستعملين في ادلة القول باصالة الحقيقة في الاستعمال على ما رأى السيد
في وجوب ترجيح المجاز على الاشتراك في وجوب ترجيح الاشتراك على المجاز ثم ختم

فقد اعطاه هذا الكتاب





نور الحقیقہ

خطی

وكان النعمان قد كان من قبل
في حوزة والده في داره
والنعمان قد كان من قبل
في حوزة والده في داره

تغیبات

في اللفظ المستعمل على الوجه الصحيح اذا استعمل بوجه غير اولى لا يفتقر الى التفسير
 حقيقة والجواز دون هذه بديها بالحدس الجاهل الخاف ان يقال لما كان العلم من حيث انه في اللفظ سلب الجمل
 وكذا من اللفظ الجواز في الكلام المفيد لوجه الى القيد كان المنع من العبادات شوب الوضع مع الاستعمال في اللفظ
 له والظاهر من الاستعمال ما كان شادرا عن وجهه والظاهر ليس كذلك لانه قد ايجبه العلم من القيد والوجه
 وذلك اذا اعتقد الحكم وضع اللفظ لا استعماله اربا بما يناسب لما لا يمتنع من وجه اللفظ بل العلم ان الاستعمال
 الناشئ عن اعتقاد الوضع للغة اربا بما يناسب استعماله الصحيح داخل في حقيقة الجواز وليس مخرجا من العلم في شوب
 لا في اللفظ في استعمال لفظ على هذا الوجه استعماله في استعماله وان قيل ان العلم في اعتقاده ولكن قيل ان العلم
 فالله ان العلم في الاعتقاد دون الاستعمال والفرق بين الاثنين ظاهر وقد ظهر من ذلك ان المعنى في استعمال
 من انتم لا اعتقاد المستعمل ومن الواقع اننا اعتقدنا استعمال وضع اللفظ المعنى مثلا واستعمل فيه الاعتقاد ان وضعه لم
 كان استعماله صحيحا وان لم يكن كذلك في نفس الامر ولا اعتقدنا استعمال وضعه والمناجزة واستعمل وضعه ذلك هذا
 كان سلبا وان اتفق احدنا في الواقع في حقيقة استعماله في استعماله لم باعتقاد الحكم والجواز استعمال
 في غير موضع لم في اعتقاده وفي الاعتقاد وان لم يكن مذكورا في احدهما لكنه من حيث الحقيقة المستعمل فيه فان اللفظ
 المستعمل في الاعتقاد الحكم موضع علم ليس مستعملا في موضع لم من حيث ان وضعه لم كان مستعملا في موضع لم
 في الواقع وكذا المستعمل في الاعتقاد موضع لم ليس مستعملا في موضع لم في الواقع وكذا المستعمل في الاعتقاد موضع لم
 ليس مستعملا في موضع لم من حيث ان وضعه لم كان مستعملا في موضع لم في نفس الامر وقد بين
 من ذلك وجه اخر ولا يصلح الى الحقيقة في التعريف سلب ما قدم فلا تغفل واعلم ان علماء البيان زادوا في تعريف
 الجواز في الاقران بالقرينة المانعة عن ارادة الموضع لم واحضروا بذلك عن الكثرة في القول بانها مستعملة
 في غير موضع لم من حيث انها ارادة الموضع لم مع لازمه كاداة طول الجواز في زيد طول الجواز ارادة لم
 القاتلة في الكثرة في اصطلاحهم قسم اخر من اللفظ قسم الحقيقة والجواز اما الاصوليون فالكثيرة منهم من انما
 الجواز في اللفظ انما في الجواز لم يفيد بما يخرج به الكتابة كالفعل علماء البيان فاصطلاح الاصوليين
 وارباب البيان في استعمال الجواز يختلف والجواز الاصولي من الجواز اليان في اصطلاح الاصطلاحين لاختلاف
 المتعاضدين لا من تعريف العليين فان علم البيان للحكم باصناف الطرقات المختلفة للتعريف في اللفظ الواحد كان
 التفسير عن اللفظ بطريق الكثرة ايضا موقفا من غير ان يضاف احكام كثيرة كان كتاب جعل اصطلاحه
 مستغلا بنفسه وقيم الجواز ذلك يوجب تعاضل اجاف الفقه وهو مستحسن فلما جعل في الكثرة بيانها

الفقه في الجواز

وزادوا في هذا ما يقع منها واما علم الاصول فاما نحن فليس من اللفظ من الوجه الذي يثبت عليه جمل الخطا في
 والناسب لهذا الوجه هل يثبت عنها من حيث انها تستعمل بالاداة والناسب لاجل الوضع ولا تستعمل بالاداة بل
 يحتاج الى القرينة ويرجع الى البحث عن حقيقة الجواز بالهيئة الامم من الكثرة والجواز بالهيئة الاصغر وما كان اللفظ
 كتابة يخصصها الى انصافه بان كان ارادة المصنف من الاداة في ذلك الزمن لانه لما تحقق تحقق الاداة في
 استعماله وليس لللفظ المصنف باسكان الاداة حكم مخصوص يتعلق به التعلل الاصولي كما لا يخفى على اطلاع العارفين
 بما حث الكتاب في حق الاصول من خصوص الكتاب ليس لوجه فينبغي ان الكثرة ما اريد منه لازم المعنى
 بعد كادها بالجماع المستعمل لاجل جزمها في حق الاداة المستعملة لتعلق نظر على هذا التعلل كذا في
 خلافا للحقيقة فان الكثرة ربما يفتك عن ارادة المعنى الحقيقة وان كانت جازية للقطع بغير قولنا فلا بد من الجواز
 وان لم يكن لجواز فقط وقولنا بيان الكلب ويترك الفصيل وان لم يكن له حكم ولا فصيل فان قلت قول الاصول
 باشتغال الجمع بين حقيقة الجواز واستدلاله عليه فان الجواز لزوم للقرينة المانعة عن ارادة الحقيقة يدل على
 من انهم لا اصطلاح علماء البيان في هذه الجواز قلت استماع الجمع بين حقيقة الجواز وليس ما اتفق عليه علماء الاصول
 انما التباين في ذلك بينهم ظاهر يعرف وقول المحققين منهم بالجواز واجابهم عليه بعدم المناطات بين
 المعنيين فيقتضيه المناط بين الاصطلاحين كاحدا وان التباين في المسئلة لفظ بينه على ما ذكرنا من اختلاف
 الاصطلاح في الجواز وان القتال بالجواز انما ارادوا جواز الجمع بين حقيقة الجواز بالهيئة الامم في القتال بالجمع ايضا
 لا يثبت لما يمنع من الجمع بين حقيقة الجواز بالهيئة الاصغر والقتال بالجواز لا يجوز ذلك لان الجواز بالهيئة الاصغر
 فعاخذ في جمهور الاقران بالقرينة المانعة عن حقيقة واستماع الجمع بينهما ذلك معلوم بالقرينة فكيف
 يشهد القول بجواز من المانعة بالاصطلاح جازي عليه حال الحكم وطرح على العقل عن الاصطلاح ليس باليد
 من يثبت على اصطلاح اخر لا يظهر هو الثاني حقيقة ما بعد الانقضاء الى ما عرفت به الجواز حيث استعملوا
 عند التقييد بالاقران المذكور في تعريف علماء البيان فانهم يفتقرون ان يكون الجواز باصطلاح الاصوليين
 المعنى الامم يكون محتملا عليه في كلام من جزم الجمع منهم ما يربط بينه من اصطلاحهم كما هو اللائق وقيل بان
 الحقيقة الجواز هو القرينة المانعة من ارادة الموضع لم بدلا فلا يتقبل الجمع بينه وبين حقيقة كادعاء المحققين
 في ان دعوتهم انهم قبل ما يثبت الجواز في الاقران بالقرينة اضرار عن الكثرة فان لا يثبت فيها القرينة
 المانعة من ارادة الموضع لو لو كان الجواز منها ما يمنع من الاداة بدلا فيصح الاضرار بها لان الكثرة
 التي يثبت فيها القرينة المانعة عن ارادة الموضع لم بدلا فيصح الاضرار بها لان الكثرة من ارادة

قوله الحروف لا يدل على شيء في فرع انما يدل على شيء حاصل في فرع اي باعتبار استقلالها ببيان في نفسه وليس
تلك كون ان الحروف من مستقل ولا لا على معناه وانما تضمنت عن الدلالة بنفسها بما يدل على معناه بواسطه عين
كيف ولو كان المراد ذلك لزم كون المجازات باسمها حروفنا لتصور المجاز عن الدلالة على معناه بنفسه وتوقفها
القرينة فيحصل على ايم ان لا يستقل بالمعنى بل على شيء في فرع كالحروف واستقلالها بالدلالة بالقياس الى
معناه والموضوع لا يجب نفعها اذا الكلام في المجاز من حيث المجاز فانما مع استيعاد على غير ذلك الحروف بناء
على المعنى المذكور فان قلت عدم استقلال المعنى الحرفي في تفسيره على عدم استقلال الحروف في الدلالة على معناه
انما استقلال الحروف في الدلالة يستلزم استقلال معناه في نفسه في عدم الاستقلال في كلامهم على عدم استقلال
المعنى في نفسه لا يجد في فرع الاشكال قلت استقلال اللفظ في الدلالة على المعنى انما ينفقه فيقول المعنى الدلالة على
ان كان الفصل وانما في المعنى ولو كان فعلمه من المعنى في نفسه وتوقفه على ذلك المعنى كان انتهاء الدلالة
فيه لاستعاضة المدلول لا لتصور الدلالة فانما استقلال اللفظ في الدلالة ليس الا كونه مستقيا تاما لما دخلت
عن الحقيقة في فرع الاشكال في كون تمام الاقتضاء مستقلا به فم كان استقلال اللفظ في الدلالة على كونه حلة تامة
لما كان استقلال الدلالة مستقيا بالاستقلال المعنى وليس كذلك وفي تلك التعيين مع التوقف على ذلك المعنى في
ما سبق في جواب الشك في اشتراك هذا المعنى في اشتراك المعنى المذكور على القول بان الحروف موضوع بالوضع لتمام
الشيء كما انما في انما في القول بان موضوع للشيء المطلق على ما ذهب اليه العلماء يكون من الحروف في
استقلاله لا توقف له في وجوده وخصله على ذلك المعنى فلا يمتنع على عدم استقلال المعنى في نفسه الا اذا امكن
ان المستعمل فيه على هذا القول خصوص في اللفظ الجزئية وان كان الموضوع لم هو اللفظ المطلق لتمام الحروف على هذا
واسماء الاشياء فانما هي طرقة العلماء موضوعه المعاني الكلية ومع ذلك لا يستعمل الا في جزئيات تلك
المعاني فالجواب ايم لو كانت تلك كانت معانيها التي تستعمل فيها غير مستقلة بانفسها وبقا في مدخل المذكور
على هذا القول ايم وان كان بالقياس الى المعنى المستعمل فيه وذلك يندفع اكثر الاجابات الواردة عليه في نظر
لما في خلافه يظهر من احتجاب هذا القول كون الحروف مستقلة في اللفظ الجزئية دون اللفظ المطلق بل على
القول بانها موضوع للشيء المطلق فانما تستعمل فيها ايم لان الوضع على استقلال المعنى في اللفظ المطلق لا خلاف
من وضع الاشياء وطريقه الراض ولما في مواد ذلك في المعاني واسماء المعنى في اللغة عن استعمالها في المعاني
الكلية اذ لا يجمع ان يقال ان ايراد رسمه لا يفيده ولا هذا ولا يرد رسمه اليه عزير بعين طبعه في المعاني
ايم بانهم كثر ما يقرن بين المعاني التي يستعمل فيها الحروف ويجوز بان بعضها حقيقة وبعضها مجاز في المعاني

فيكون

بالاشارة وكذا ما يقع بينهم النزاع في كون الحروف مستقلة كما هو حقيقة فيكون في تعيين المعنى الحقيقية والمجازية وعلى
تقدير ان يكون اللفظ مستقلا في اللفظ الجزئية وانما كانت المعاني التي يستعمل فيها باسمها مستقلة في المجازية فلا يصح
حكم بالاشارة ولا يكون حتى معناه حقيقيا فيستقل في ذلك مناسله كما يصح ترجيح بعض يكون اللفظ حقيقة
بما تكو في كلامهم بل على الترجيح باعتبار كونها من المعاني الحقيقية دون فرع لان الجزئية احد علل المجاز وترجيحها
على غيرها من اقسام المعاني في علمهم بل حكم خلافه ولا يتهم الترجيح لكون علاقة الجزئية للموضوع فيعلم لا تركيب بها
خلافه في معانيها مركبة منها ومن غيرها لانها ليست بذلك لاعتبار العلاقة هناك باعتبار كون المعنى في فرع
العلاقة وليس بالان للفظ الجزئية لاعتبار انساب المعنى الحقيقية ابتداء فيمكن ان يقع الحروف للشيء المطلق
لغيره في معانيها وكذا استلزامها في تلك الجزئيات بمنزلة وضعها للمعاني وجوب حمل عليها عند الاطلاق فيكون
تفسيرها اليها كناية على الحقيقة فيكون ما ما ما ما فلا يلزم من كونها متعلق في الحروف ما شرطه الاصح
في الاستعمال معناه ولو كان معنى عدم استقلال الحروف بالمعنى كون المراد منه انما هي مستقلة بنفسه كان ذلك المطلق
ح حرويا وكان اشتراط الراض عدم ما يما لا يقال استقلال الحروف في المعاني الجزئية بل على هذا التقدير في شرط المطلق
ما الحقيقة في فرع الاشكال في كون تمام الاقتضاء مستقلا به فم كان استقلال اللفظ في الدلالة على كونه حلة تامة
لما كان استقلال الدلالة مستقيا بالاستقلال المعنى وليس كذلك وفي تلك التعيين مع التوقف على ذلك المعنى في
ما سبق في جواب الشك في اشتراك هذا المعنى في اشتراك المعنى المذكور على القول بان الحروف موضوع بالوضع لتمام
الشيء كما انما في انما في القول بان موضوع للشيء المطلق على ما ذهب اليه العلماء يكون من الحروف في
استقلاله لا توقف له في وجوده وخصله على ذلك المعنى فلا يمتنع على عدم استقلال المعنى في نفسه الا اذا امكن
ان المستعمل فيه على هذا القول خصوص في اللفظ الجزئية وان كان الموضوع لم هو اللفظ المطلق لتمام الحروف على هذا
واسماء الاشياء فانما هي طرقة العلماء موضوعه المعاني الكلية ومع ذلك لا يستعمل الا في جزئيات تلك
المعاني فالجواب ايم لو كانت تلك كانت معانيها التي تستعمل فيها غير مستقلة بانفسها وبقا في مدخل المذكور
على هذا القول ايم وان كان بالقياس الى المعنى المستعمل فيه وذلك يندفع اكثر الاجابات الواردة عليه في نظر
لما في خلافه يظهر من احتجاب هذا القول كون الحروف مستقلة في اللفظ الجزئية دون اللفظ المطلق بل على
القول بانها موضوع للشيء المطلق فانما تستعمل فيها ايم لان الوضع على استقلال المعنى في اللفظ المطلق لا خلاف
من وضع الاشياء وطريقه الراض ولما في مواد ذلك في المعاني واسماء المعنى في اللغة عن استعمالها في المعاني
الكلية اذ لا يجمع ان يقال ان ايراد رسمه لا يفيده ولا هذا ولا يرد رسمه اليه عزير بعين طبعه في المعاني
ايم بانهم كثر ما يقرن بين المعاني التي يستعمل فيها الحروف ويجوز بان بعضها حقيقة وبعضها مجاز في المعاني

Handwritten note in red ink, likely a library or collection stamp, mentioning "مكتبة" (Library) and "مخطوطات" (Manuscripts).

[illegible]

مفتاح

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

في أوّل ما أتتني
على أحد السطوح

في الايام الاولى على يد
الشيخ الفقيه

[illegible]

[illegible]

۴۴

[illegible]

بیانی

بقائه على عبودته
من دون ربح ولا
خسارة

[illegible]

فانما هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي

[illegible]

[illegible][illegible]

برج

